



اسم المقال: أثر المتغيرات الدولية والاقليمية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي التركي نموذج احداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001

اسم الكاتب: م.د. جاسم يونس محمد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6803>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/23 00:13 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي التركي نموذج أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

المدرس الدكتور

جاسم يونس محمد

قسم الدراسات الآسيوية

مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد

المقدمة

لم يكن يوم الثلاثاء المصادف ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حدثاً داخلياً أمريكياً فحسب، بل أنتجت الهجمات في الساعة ٩,٠٠ صباحاً من ذلك اليوم على برجى مركز التجارة العالمي والبنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) في نيويورك وواشنطن اختلالات دولية وإقليمية لا زال العالم يعاني منها، وربما سيستمر الحال في المستقبل المنظور بسبب تبني الإدارة الأميركية سياسة عالمية ظاهرها محاربة ما أسمته أمريكا (بالإرهاب الدولي). لكنها تحمل في داخلها نوايا ومطامع أمريكية لبسط هيمنتها على العالم. إذ قسم العالم إلى جزئين وفق الرؤية الأميركية بدون أي ترخيص دولي بهدف خدمة المصالح الأمريكية وحسب، القسم الأول هو مع التحالف الأمريكي ضد ما يسمى (بالإرهاب الدولي). والقسم الثاني هو خارج تلك النعمة الأميركية والذي يعدّ وفق التصورات الأميركية مخالفاً للتحالف الدولي الذي تنزعه الولايات المتحدة ويجب محاربته!!!!

وبالرغم من كون تركيا تبعد عن نيويورك وواشنطن آلاف الكيلومترات لكنها تأثرت بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، بسبب الارتباطات الجيوسياسية والأمنية مع الولايات المتحدة الأميركية وحلف الناتو، وموقف صانع القرار التركي من تلك الأحداث لإشراك تركيا في أي جهد عسكري أو أممي مع دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، على أمل تفهم الغرب لتطلعات تركيا في الترتيبات الدولية والإقليمية، ونظرة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي لتركيا بعد المتغيرات الدولية والإقليمية منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين.

وفي ظل تلك التعقيدات الدولية سيحاول هذا البحث طرح فرضية يحاول إثبات صحتها مفادها (إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أثرت على صانع القرار السياسي الخارجي التركي وأملت على تركيا تبني سياسة خارجية وضعتها اثر ذلك في صيرورة الأحداث الدولية، وستعكس ذلك على المحيط الدولي والإقليمي ومنها على الوطن العربي). ويطرح البحث عدة تساؤلات لعل أبرزها: ما هي اثر المتغيرات الدولية والإقليمية

على عملية صنع القرار السياسي الخارجي؟ ثم ما هي طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تركيا قبل إحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؟ ثم ما هي سمات الموقف التركي من إحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؟.

وقد سخر هذا البحث عدة وسائل وأدوات بحثية لإثبات فرضيته، منها استخدام المنهج التحليلي لتفهم المواقف، وتحليل طبيعة ردود الفعل التركية والأمريكية، بعد إحداث ١١ أيلول، ثم استخدام المنهج الوصفي لتفحص أسس السياسة الخارجية الأمريكية قبل وبعد إحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وهذا لا يعني في النهاية إهمال توظيف المناهج العلمية الأخرى استناداً إلى حقيقة مهمة مفادها تسخير كل المناهج البحثية والأكاديمية وعدم التعويل على منهج محدد لاستكمال أسس البحث العلمي.

وتتألف هيكلية البحث من مقدمة ومبحثين المبحث الأول سيتناول طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تركيا قبل إحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والمبحث الثاني سيتناول سمات الموقف التركي من إحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إما الخاتمة فستقدم عدة استنتاجات ورؤى مستقبلية.

القسم الأول

اثر المتغيرات الدولية والإقليمية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي

تسعى الوحدات السياسية الدولية (كالدول) إلى تحقيق الأهداف السياسية الخارجية لها، أو تطويرها أو الدفاع عنها لحماية مصالحها الوطنية، ويرجع أساتذة السياسة الدولية إن تلك الأهداف تقوم على عدة عناصر، وكما يذكرها الأستاذ سنايدر (Snyder) وهي^١:

- أ. غرض معين يعكس رغبة لتحقيق غاية معينة.
 - ب. علاقته مع أهداف أخرى، أو مع الإستراتيجية العامة لحكومة دولة ما.
 - ج. نتائج ينتظر إن تظهر بعد الوصول إليه.
 - د. وقت محدد لتنفيذه قد يطول أو يقصر.
- وتتعرض عملية صنع القرار السياسي الخارجي إلى مجموعة من المتغيرات، وكما يحددها الأستاذ سنايدر وهي^٢:

أ - البيئة الداخلية لصنع القرار وتشمل:-

١. البيئة غير الإنسانية.

٢. المجتمع.

٣. البيئة الإنسانية.

أ. الثقافية.

ب. السكان.

ب - الهيكل الاجتماعي والسلوك ويشمل:-

١. القاسم المشترك الرئيس.

توجهات القيم.

^١ نقلاً عن د. مازن الرمضاني، دراسة نظرية في الأهداف السياسية الخارجية وتفاعلها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ٣، المجلد الأول، بغداد، ١٩٧٧، ص ص ٢٥٧-٢٥٨.

^٢ نقلاً عن د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٠، ص ص ١١٨-١١٩.

٢. المشترك الدستوري.
 - النماذج.
 ٣. الخصائص الرئيسية للمنظمات الاجتماعية.
 ٤. دور الاختلافات والاختصاصات.
 ٥. الجماعات: الانواع والوظائف.
 ٦. العمليات الاجتماعية المناسبة.
 - أ. تكوين الرأي.
 - ب. المؤثرات الاجتماعية على البالغين.
 - ج- المؤثرات السياسية.
 - د- عملية صنع القرار.
 - صناع القرار.
 - هـ- البيئة الخارجية لصنع القرار وتشمل:-
 ١. البيئة غير الانسانية.
 ٢. الثقافات الاخرى.
 ٣. المجتمعات الاخرى.
 ٤. المجتمعات المنظمة والموظفة كدول فعل الحكومة.
- ونفهم مما ذكره الاستاذ سنايدر، ان صانع القرار من خلال إدراكه نوعين من المتغيرات وهي^٣:
١. البيئة الداخلية:- هي كل ما يتعلق بتأثيرات المجتمع الداخلي، وسلوك الشعب، وعاداته، والاخلاق والمواقف، والقوة الوطنية، والاحزاب السياسية.
 ٢. البيئة الخارجية:- لها علاقة بالعوامل والظروف لما وراء حدود إقليم الدولة مثل افعال وردود الافعال الاخرى (صناع قراراتها)، والمجتمعات التي يعملون من اجلها.
- وتبرز اهمية المتغيرات الخارجية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي بسبب ما تحمله تلك المتغيرات من عوامل البيئتين الاقليمية والدولية، وبكل ضغوطها ومؤثراتها من حيث تصنيف او اصطفااف القوى بين قوى مناصرة او معارضة او محايدة^٤.
- ولقد استجدت على الصعيد الدولي في بداية عقد التسعينات عدة متغيرات دولية وإقليمية اثرت على صناعة القرار كعملية، ابرزها افول نجم الانظمة الشمولية، ودخول مبدأ الديمقراطية ميادين التطبيق العلمي، اتخاذها سبيلاً مستحدثاً للتلويح بالتدخل الدولي، الامر الذي اخذ يفرض على صانع القرار ضغطاً مضافاً ساعة اتخاذ القرار، وتتجلى هذه المتغيرات الجديدة في دول الجنوب التي تعد المسرح الصعب لصناعة القرار بحكم توتر

^٣ المصدر نفسه، ص ١١٩.

^٤ د. عبد القادر محمد فهمي، مجالات فكرية حول مفهوم الازمة، وطرائق ادراكها، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢٢، (بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، ص ص ٧٦-٧٧.

متغيراته الداخلية والخارجية قياساً الى دول الشمال التي هي واقعة اصلاً في موقع المؤثر لا المتلقي للتأثير^٥.

القسم الثاني

طبيعة السياسة الخارجية الامريكية تجاه تركيا قبل احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١

تميز عقد التسعينات بأنه عقد امتاز يكون هيكل او بنية ما يسمى بالنظام الدولي الجديد انه نظام يقوم على الاحادية القطبية بعد غياب القطب السوفياتي، حيث اصبحت الولايات المتحدة الاميركية هي القطب الاعظم الوحيد والفاعل الاول والاهم في تحديد انماط التفاعلات السلوكية بين وحدات النظام وفي مسار سياساتها الخارجية^٦. ولقد ظلت تركيا في منظور السياسة الخارجية الاميركية تشغل اهمية خاصة بموجب عدة اعتبارات لعل ابرزها:-

١. الموقع الجيوبوليتيكي الهام لها، وكما يوضح د. (اورهان جوقينين) رئيس معهد النظم والدراسات الاقتصادية والاستراتيجية في جامعة بيلكنت التركية حيث يقول (تقع تركيا في موقع جغرافي هام، حيث تلتقي اوربا و آسيا، ويمكنها انطلاقاً من موقعها الجغرافي ان تضم كل صفات مناطق اوربا، الشرق الاوسط، البلقان القوقاز، البحر الابيض المتوسط، البحر الاسود، حيث ان موقعها على مفترق طريق محور الشرق-الغرب-الشمال-الجنوب يعزز من اهمية تركيا الجيوستراتيجية كونها طريقاً طبيعية لنقل مصادر الطاقة الغنية من الشرق الاوسط الى المناطق الاوراسية واسواق اوربا والعالم)^٧.

ولقد اشار المؤرخ الفرنسي (جان بول رو) الى اهمية تركيا قائلًا (لقد كان دور الاتراك اساسياً دائماً في تاريخ البشرية، ولذلك فإنه من المستحيل تقريباً الحديث عن البشرية بدون الاشارة الى الاتراك، ويعود تاريخ الاتراك الى الفي عام مضت، ويمتد من المحيط الهادي الى البحر المتوسط، ومن بكين الى فينا والجزائر واوربا)^٨.

٢. ادراك الولايات المتحدة الاميركية اندفاع تركيا ودعوتها الى وحدة العالم التركي الممتد من اسيا الوسطى وحتى البسفور، اذ ازادت الدعوات التركية له خاصة بعد المتغيرات الاقليمية والدولية لعقد التسعينات، وبالرغم من هشاشة مقوماته وتباين الحياة وتنوع الجغرافيا فهو مشروع قومي اسويوي ربما يزداد الضرب على اوتاره في القرن القادم^٩.

^٥ د. هاني الياس خضر الحديثي، التعاون والصراع وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، حولية العلوم السياسية، العدد ١، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، ص ٨.

^٦ د. محسن سعد، المتغيرات الدولية الجديدة ومخاطرها على الامن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، العدد ١، السنة الاولى، بغداد، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، ربيع ١٩٩٩، ص ٥.

^٧ د. اورهان جوقينين، اهداف تركيا الاستراتيجية والبعيدة، مجلة قضايا استراتيجية، العدد ١، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، كانون الاول/ديسمبر، ٢٠٠٠، ص ٢٠٠.

^٨ المصدر نفسه.

^٩ سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط مفاهيم عصر قدام، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط ١، ١٩٩٧)، ص ٦١.

وقد ايد هذه التصورات العديد من الباحثين مثل فولروكاندار، اذ يرون ان مستقبل المنطقة سيكون مرتبطاً بتركيا المنشئة للعلاقات الاجتماعية، وان المجتمع المعاصر تلعب فيه الثقافة دوراً غير مسبوق في تكوين العلاقات الاجتماعية والهويات^{١٠}.

٣. الاهمية الجيوسياسية لتركيا التي وظفها الغرب والولايات المتحدة الاميركية، والكيان الصهيوني لصالحهم في فترات زمنية سابقة، فالتاريخ القريب لازال يذكرنا بان الطائرات الاميركية الاسرائيلية التي شاركت في حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣ مرت بترتيبات من خلال القوات الاميركية العديدة الموجودة فيها، اذ كانت تلك الاطراف تشترك في تحالف استراتيجي منذ مجيء كمال اتاتورك، وبسبب الحرب الباردة اصبحت تركيا عاملاً مهماً في الحلف الاطلسي (الناتو)، وكان هذا الحلف يحميها، بل يجبرها على القيام بما هو ضد التوجهات الطبيعية التي كان يفترض ان تتوجه بها تركيا الى العالم العربي والاسلامي^{١١}.

اضافة الى ذلك ترى تركيا ان مصلحتها الامنية والاقتصادية والسياسية تكمن في ارتباطها بالغرب لاعتبارات، اهمها رؤيتها ان العامل المؤثر والمهدد للامن القومي والتركي يأتي دائماً من روسيا القيصريّة ثم الاتحاد السوفياتي الاسبق وروسيا الاتحادية الحالية، ومن هنا فان انقاذ تركيا وحمايتها انما يتوقفان على ارتباطها بالمظلة الغربية التي يمكن ان تحميها من هذا التهديد الدائم^{١٢}.

ولقد ازدادت الاهمية العسكرية لتركيا في الاستراتيجية الاميركية بعد العدوان الاميركي الاطلسي على العراق في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩١ ومساعدتها الاستراتيجية التي تقدمها للولايات المتحدة وبريطانيا في ممارستها للحصار الجوي على منطقتي الحظر في الشمال والجنوب العراقي غنية على البيان كونها تمثل الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الاطلسي، وللاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط سواء ما يتعلق منها (بالاحتواء المزدوج) للعراق وايران (مكافحة ما يسمى بالارهاب والاصولية الاسلامية) وكل ما ذكر مرتبطة بالاتفاق الموقع بين الولايات المتحدة الاميركية اسرايل في الثامن والعشرين من نيسان/ابريل ١٩٩٦ في اطار الاتفاقيات الجديدة التي ترفع مستوى التعاون الاستراتيجي بينهما، وفيما يخص تركيا تؤكد بنود الاتفاق انشاء مخازن لذخائر واسلحة اميركية متطورة في المناطق الاستراتيجية المهمة بما يتيح القيام بعمليات عسكرية سريعة في المنطقة^{١٣}.

ولقد اطرت السياسة الخارجية الاميركية برؤى النخب السياسية تجاه تركيا، اذ تميزت تلك الرؤى بأنها مزدوجة النظرة، فمرة تنظر تلك النخب الى تركيا وتصور وكأن ليس لديها أي نوايا لاحتوائها وتوظيفها لصالح الاستراتيجية الاميركية، وتأكيداً لذلك يقول

^{١٠} حسن الحاج علي احمد، حرب افغانستان التحول من الجيوستراتيجي الى الجيوثقافي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٨٧٦، السنة ٢٤، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط/فبراير ٢٠٠٢)، ص ٢٣.

^{١١} درية عوني، حلقة نقاشية، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، القاهرة، المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، ٢١ حزيران ١٩٩٧، ورد في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٧، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)، ص ٤٠.

^{١٢} محمد وفاء حجازي، حلقة نقاشية، عملية صنع القرار والعلاقات العربية التركية، المصدر نفسه، ص ٤٩.

^{١٣} هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٦، (ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط ١، ١٩٩٦)، ص ٥١-٥٢؛ كذلك انظر: د. بكر مصباح تنيرة، الاتجاهات الجديدة للسياسة الاميركية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٦، (القاهرة، الامانة العامة لجماعة الدول العربية، مطابع جامعة الدول العربية، يونيو/حزيران ٢٠٠١)، ص ٧٨.

زبغينو بريجنسكي مستشار الامن القومي الامريكي (لكي ترفع الولايات المتحدة من شأن جنوب القوقاز ووسط آسيا عليها ان تحرص على عدم استبعاد تركيا، في الوقت الذي تستكشف فيها امكانية تحسين العلاقات الإيرانية،-الامريكية لانه اذا شعرت تركيا وكأنها منبوذ اوروبي، فسوف تصبح اكثر إسلامية، وبقل احتمال تعاونها مع الغرب في إدخال وسط آسيا في المجتمع الدولي، ومن ثم يجب على الولايات المتحدة ان تستخدم نفوذها في اوروبا لتشجيع انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي والمطالبة بمعاملة تركيا كدولة اوربية شريطة الاتحى السياسة الداخلية التركية منحى إسلاميا قويا، وقد تعزز المشاورات المستمرة مع انقرة فيما يتعلق بحوض بحر قزوين ووسط آسيا، احساس تركيا بالشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، كما يجب على الولايات المتحدة ان تدعم المطامح التركية في ان يكون لها خط انابيب من باكو في اذربيجان الى سيهان على ساحلها المطل على البحر المتوسط باعتبارها منفذاً لاحتياطي الطاقة في بحر قزوين)^{١٤}.

وهناك رأي اخر مخالف لرأي بريجنسكي يرجح حصول نزاعات في المنطقة المارة بتركيا واهتمام الولايات المتحدة لترتيب الاوضاع الاقليمية والدولية في تلك المنطقة لصالح بقاء هيمنتها على العالم. وقد جسد هذا الراي في ما طرحه بيان مدير المخابرات الاميركية (CIA) امام لجنة شؤون المخابرات بمجلس الشيوخ الاميركي، والذي جاء تحت عنوان (التحديات العالمية في عام ٢٠٠١ الامن القومي في عالم متغير) والذي القاه في السابع من شباط/فبراير عام ٢٠٠١. وفي الفقرة المتعلقة بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز يقول البيان (ان هذه المنطقة من اكثر مناطق العالم التي من المحتمل ان تندلع بها النزاعات وانها قد اصبحت اكثر اهمية بالنسبة للولايات المتحدة، كما ان الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة والمنحصر بين روسيا وتركيا وايران وافغانستان والصين يجعل استقرار هذه البلاد حساساً بالنسبة لمستقبل المنطقة الاسيوية الاوربية اوراسيا). ووضح البيان (ان الولايات المتحدة تساعد في انشاء خطوط الانابيب التي ستقل مصادر الطاقة من منطقة بحر قزوين الى الاسواق الغربية. ومن المتوقع انشاء خط انابيب يمر عبر كل من جورجيا واذربيجان وتتابع الشركات الغربية في انشاء خط انابيب غاز تحت بحر قزوين من تركمنستان ماراً باذربيجان وجورجيا ليصل الى تركيا)^{١٥}.

وقد ايد بريجنسكي ما ذكره بيانت مدير المخابرات المركزية (CIA) حول ترجيح احتمال تأجيج النزاعات والصراعات الداخلية في تركيا، اذ يقول (من المرجح ان التوترات الداخلية في كل من تركيا وايران تزداد سوءاً، وسوف تقلص كثيراً الدور الذي تستطيع هاتان الدولتان لعبه في مجال تثبيت الاستقرار في هذه المنطقة المتفجرة)^{١٦}.

ولقد وظف التحالف التركي-الاسرائيلي الذي توج بتوقيع الاتفاق العسكري بينهما في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ بمباركة اميركية، لان الولايات المتحدة ترى ان البعد الاسرائيلي في هذه العلاقة يمكن توظيفها لتطويق الدول العربية من خلال تحالف تركيا مع

^{١٤} د. محمد سعد ابو عامود، تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران وتركيا وروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، (القاهرة، كانون الثاني-يناير ٢٠٠٢)، ص ٧٣.

^{١٥} المصدر نفسه، ص ص ٧٤-٧٥.

^{١٦} زبغينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الاولى الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة امل الشرقي، (عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٩)، ص ٧٣.

اسرائيل لاسيما في ظل اندفاع المؤسسة العسكرية التركية للتعاون مع اسرائيل، والتي تعمل امريكا على دعم هذه المؤسسة، وبغض النظر عن انتهاكات القيم الديمقراطية، ومبادئ حقوق الانسان في تركيا^{١٧}.

وقد كشفت الولايات المتحدة الامريكية عن توجهاتها للفوز بتواجد الشركات الامريكية منافسة باي دور روسي في اسيا الوسطى عبر الباب التركي، حيث نظمت الوكالة الامريكية للتجارة والتنمية مؤتمراً عقد في استانبول في اواخر عام ١٩٩٨ من اجل البحث عن سبل تنمية دول اسيا الوسطى، وفي هذا المؤتمر قال وزير الطاقة الامريكي آنذاك (ان التنمية السريعة لموارد الطاقة الهائلة في منطقة بحر قزوين هو امر حيوي وهام لازدهار واستقرار منطقة اسيا الوسطى والقوقاز، ولدفع التطور الديمقراطي بهذه الدول)^{١٨}.

ولقد اقترح السيناتور بوب لفينسجتون رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الامريكي عام ١٩٩٨ توفير اعتمادات من موازنة الدولة لمد خط انابيب النفط من باكو الى ميناء جيهان التركي، وهو المشروع المنافس لمشروع نقل النفط الاذربيجاني عبر اراضي واشنطن حيث تم تخصيص قرضاً قدره ٧٥٠٠ الف دولار لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع مد خط انابيب الغاز والنفط على قاع بحر قزوين. وهو المشروع الذي سيجعل تركمنستان في حال تنفيذه تستغني عن خدمات شركة غاز بروم الروسية لتصدير الغاز التركمنستاني الى الغرب. كما انه سيوفر كميات اضافية من النفط لتشغيل انبوب باكو-جيهان مؤمناً استرداد المبالغ المدفوعة لانشاء هذا الانبوب في اسرع وقت ممكن، كما سمحت الحكومة الامريكية لبنك الولايات المتحدة الامريكية للتصدير والاستيراد بتقديم مزيد من القروض لتركمنستان لاستيراد مزيد من السلع والخدمات الامريكية. وبدأت الحكومة الامريكية في بحث طلب كازاخستان لتوفير التمويل اللازم لمد خط انابيب اخر على قاع بحر قزوين لنقل النفط الكازاخستاني الى باكو ليتنقل منها الى الميناء التركي عبر انبوب باكو-جيهان^{١٩}.

ولقد ظهرت التأثيرات الامريكية للنفاذ الى اسيا الوسطى عبر الباب التركي من خلال اعلان اذربيجان في ١٦ فبراير/شباط ١٩٩٩ انها ستطلب الانضمام الى حلف الناتو، كما انها ستسمح باقامة قاعدة اطلسية امريكية او تركية في اراضيها، وهو يعني عملياً امتدادا الحلف الى بحر قزوين، وبالتالي اعادة رسم الخريطة السياسية والتوازنات

^{١٧} د. محمد سعد ابو عامود، تحولات السياسة الامريكية تجاه ايران وتركيا وروسيا، مصدر سابق، ص ٧٥؛ كذلك انظر د. دهام محمود علي الجبوري، المؤسسة العسكرية التركية البنية والوظيفة، مجلة دراسات اجتماعية، العدد ٦٥، السنة ٢، (بغداد، قسم الدراسات الاجتماعية، بيت الحكمة، ٢٠٠٠)، ص ١٠٣؛ كذلك انظر عبد الاله بلقزيز، حلقة نقاشية، التطورات الاخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠١)، ص ٤٧.

^{١٨} المصدر نفسه، ص ٧٦.

^{١٩} المصدر نفسه، يشار ان تركيا نظمت قمة تركيا، جورجيا، اذربيجانية في بداية شهر ايار/مايو ٢٠٠٢ في طرابزون، (شمال شرقي تركيا) افتتحها الرئيس التركي (احمد نجت سيزر) لبحث مستقبل خط انابيب النفط تبليس-جيهان الذي يقدر تكاليف انشائه ٢،٨ مليار دولار بمعدل ٣،٩ مليار يورو ويبدأ من باكو ويمر بجورجيا لينتهي في منطقة جيهان التركية في جنوب البلاد. وبدأت اعمال بناء الخط الذي يبلغ طوله ١٧٤٣ كم في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ وانتهت عام ٢٠٠٥ ويلقى المشروع دعم الولايات المتحدة، لان الخط يتفادى المرور في الاراضي الروية. لمزيد من التفاصيل انظر صحيفة الجمهورية، العدد ١٠٨٢٢، (بغداد، ٢ ايار ٢٠٠٢)، ص ١١.

الاستراتيجية في المناطق المحيطة بالبحر من القوقاز الى الشرق الاوسط الامر الذي اثار المخاوف الروسية. فردت على ذلك بتزويد ارمينيا باسلحة حديثة وطورت برنامج تحديث السلاح الايراني الصاروخي والنووي وازدادت المخاوف الروسية من بدء خسارة مواقعها في اسيا الوسطى حين جددت اذربيجان رغبتها في الانضمام الى حلف الناتو، ورفضت اوزبكستان تحديد عضويتها في اسرة الدول المستقلة التابعة للهيمنة الروسية^{٢٠}.

القسم الثالث

سمت الموقف التركي من احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١

ولدت احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ انعكاسات مهمة على الموقف التركي تجاه تلك الاحداث داخلياً واقليمياً ودولياً يمكن استعراض ابرزها:

١. الانعكاسات على الوضع الداخلي التركي:

وتنوعت في عدة اتجاهات وهي:

أ. عدم الاستقرار الاجتماعي:

وهي نتيجة نجمت عن احداث ١١ ايلول بسبب تواجد عدد من الاثراك اثناء الهجوم على برجى مركز التجارة العالمي في نيويورك، اذ حاولت السلطات التركية الرسمية معرفة مصير ٢١٥ تركيا اعتبروا في عداد المفقودين. وقد اوضح (حسين ديربوز) الناطق باسم وزارة الخارجية التركية لوكالة الصحافة الفرنسية بعد خمسة ايام من تلك الاحداث قائلاً: (انه لم يتأكد احد الان مقتل او اصابة أي مواطن تركي في الهجوم)^{٢١}.

ب. عدم الاستقرار الاقتصادي:

وتمثل في عدة مؤشرات^{٢٢}:

اولاً: هبوط قيمة الليرة التركية الى مستوى قياسي، حيث سجلت مليوناً و٥٤٠ الف ليرة للدولار في السوق الفورية منذ ١٧ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ثانياً: سبق وان عانت تركيا منذ شباط/فبراير ٢٠٠١ من كساد اقتصادي سببته ازمة مصرفية ادت الى فقدان الليرة التركية ٥٠% من قيمتها ورفعت معدلات التضخم.

ثالثاً: اضطرت تركيا في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ تعويم الليرة التركية والتخلي عن برنامج لتثبيت سعر العملة. وهو اهم ما تضمنه برنامج مكافحة التضخم الذي كان يدعمه صندوق النقد الدولي من قبل.

رابعاً: اعرب مسؤولون اثراك عن مخاوفهم من ان يلحق نتائج هجمات ١١ ايلول على الولايات المتحدة ضرراً بالاقتصاد التركي كما فعل الحصار الجائر والظالم على العراق التي سبب ضرراً فادحاً باقتصاد تركيا يقدر بنحو ٣٥ مليار دولار منذ عام ١٩٩٠.

وقد صرح (كمال درويش) وزير الاقتصاد التركي قائلاً: (ان الازمة التي اعقبت هجمات الثلاثاء على الولايات المتحدة تبرز الاهمية الاستراتيجية لتركيا في الشرق الاوسط وانه ينبغي للحلفاء ان يفكروا في الثمن الذي ستدفعه انقرة بالمقابل).

^{٢٠} المصدر نفسه، ص ٧٧.

^{٢١} صحيفة بايل، العدد ٣١٤٦، (بغداد ١٦ ايلول ٢٠٠١)، ص ٦.

^{٢٢} صحيفة بايل، العدد ٣١٤٨، (بغداد ١٨ ايلول ٢٠٠١)، ص ٧.

واضاف درويش: (ان تركيا ستحتاج بعض الوقت للحصول على تمويل اجنبي جديد من مصادر من القطاع الخاص، وهو ما ينص عليه برنامج صندوق النقد. وانه قد يتم تأجيل اصدار السندات الاوروبية الذي كان مقرراً في ايلول/سبتمبر ٢٠٠١) الا ان درويش قال: (ان تركيا تمكنت من تأجيل سداد جزء من مبلغ خمسة مليارات دولار يستحق لصندوق النقد العام المقبل. وان انقرة ناقشت الامر مع الصندوق).

خامساً: تجتهد انقرة في تنفيذ برنامج جديد يدعمه صندوق النقد الدولي بقروض حجمها ١٥,٣٧ مليار دولار.

ج. النفور الشعبي التركي ضد السياسات الامريكية:

تصاعد النفور الشعبي ضد نوايا امريكا للعدوان على افغانستان وعلى الدول العربية والاسلامية، وامكانية مشاركة تركيا في تنفيذ اولويات السياسة الخارجية الامريكية في هذا المجال وتمثل في عدة مناسبات وبرزها:

اولاً: تلقت السفارة الافغانية في تركيا اتصالات عديدة يومياً من اترك يريدون القتال الى جانب الشعب الافغاني في حال رد امريكي على احداث ١١ ايلول/سبتمبر، حسب ما اعلنته مسؤولة في الممثلة الدبلوماسية الافغانية لوكالة الصحافة الفرنسية. وقالت بعد ان تلقت اتصالاً بحضور مراسل الصحافة الفرنسية: (اننا نتلقى اتصالات عديدة يومياً من اشخاص يريدون التوجه الى افغانستان وحمل السلاح ضد الامريكيين لمساعدة الشعب الافغاني). وشرحت عبر الهاتف ان السفارة لا يمكنها المساعدة للتوجه الى افغانستان لكنها تعطي معلومات حول سبل الذهاب الى هناك. وقد قاتل الاترك سابقاً الى جانب مسلمي البوسنة المقاتلين الشيشان بتشجيع احياناً من الاوساط الاسلامية وجمعياتها في تركيا^{٢٣}.

ثانياً: افادت وكالة انباء الاناضول عن اعتقال ٨ ناشطين اسلاميين في منظمة راديكالية غير مشروعة تدعى (سلام توحيد) في (بروسا) وذلك لقيامهم بتنظيم تظاهرة للتنديد بالغارات الامريكية على افغانستان^{٢٤}.

ثالثاً: قدم (١١١) نائباً تركياً للمحكمة الدستورية بتعليق مرسوم برلماني يسمح بمشاركة جنود اترك في العدوان العسكري الامريكي على افغانستان ومن ثم تم الغاؤه. وذكرت وكالة الصحافة الفرنسية ان هذا الطلب الذي وقعه نواب من ائتلاف الوسط اليميني قد قدم رداً على تبني البرلمان التركي في العاشر من تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠١ مرسوماً يسمح للحكومة بارسال قوات الى الخارج وايواء قوات اجنبية في اطار العملية التي تقودها امريكا^{٢٥}.

وقد برز النواب الاترك بعدم مشروعية ارسال ٩٠ رجلاً من القوات المسلحة التركية الى افغانستان بطلب من امريكا بموجب ما يلي^{٢٦}:

-ان ارسال جنود للمشاركة في العدوان ضد افغانستان يشكل اعلان حرب يجب التصويت عليه من البرلمان بموجب مواد الدستور.

^{٢٣} صحيفة بابل، العدد ٣١٤٩، (بغداد ١٩ ايلول ٢٠٠١)، ص ٨.

^{٢٤} صحيفة بابل، العدد ٣١٧٧، (بغداد ٢٢ تشرين الاول ٢٠٠١)، ص ١.

^{٢٥} صحيفة الجمهورية، العدد ١٠٦٧٧، (بغداد، ٨ تشرين الثاني ٢٠٠١)، ص ١.

^{٢٦} المصدر نفسه.

-اعلان الحرب يجب ان يوافق عليه رئيس الدولة في مرحلة لاحقة.
-ان المرسوم الذي يسمح بارسال جنود اترك كان يفترض ان يكون مرتبطاً بوقت محدد. ويشار ان استطلاعات الرأي تشير الى نحو ٨٠% من الاترك يعارضون مشاركة الجيش التركي في العدوان على افغانستان.^{٢٧}

د. اتجاهات الموقف الرسمي التركي:

تناغم الموقف الرسمي التركي سواء كان من السياسيين او العسكريين الاترك لدعم توجهات الحملة الامريكية لمكافحة ما يسمى (بالارهاب الدولي) بعد احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتمثل بالخطوات التالية:

اولاً: ادلى وزير الخارجية التركي (اسماعيل جيم) يوم الخميس ١٤ ايلول ٢٠٠١ قائلاً: (ان تركيا سوف تعمل كل ما بوسعها لتقديم المساعدة الى حيلقتها الولايات المتحدة لمعاقبة من كانوا السبب في الهجمات التدميرية في نيويورك وواشنطن)^{٢٨}.

ثانياً: صرح مسؤول في وزارة الدفاع التركية يوم الجمعة ١٤ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ قائلاً: (ان تركيا وضعت قواتها المسلحة في اشد حالات التأهب في الوقت الذي يستعد فيه البلد من خطر الهجمات الامريكية المحتملة على مدنها). واذاف المسؤول نفسه: (نحن في اشد حالات التأهب، وقد الغينا كل الاجازات، وان جيشنا مستعد لكل انواع العمليات)^{٢٩}.

ثالثاً: قال مجلس الأمن الوطني التركي الذي يضم مجاميع رفيعة المستوى من قادة عسكريين وسياسيين مدنيين الذي شكلته القوة العسكرية بعد آخر انقلاب لها على السلطة عام ١٩٨٠ (ان تركيا ستوسع دعمها لأي جهد من أي نوع كان شريطة ان لا يضر بمصالح البلاد الدولية)^{٣٠}.

رابعاً: اقترح بولند اجاويد رئيس الوزراء التركي فتح المجال الجوي التركي والقواعد التركية امام الطائرات الامريكية. وقال اجاويد بعد اجتماع لمجلس الامن التركي عقد في ٢٩ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ قائلاً: (ان نظام طالبان الحاكم في افغانستان يجب التخلص منه ان نظام طالبان في افغانستان يفرض تهديده جدياً على العالم اجمع، وان العمليات بدأت للاطاحة به يجب ان تستمر الى ان يتم تغيير هذا النظام هناك)^{٣١}.

خامساً: اعلن رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد في الثاني من تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠١ ان تركيا الدولة المسلمة الوحيدة في حلف الشمال الاطلسي وافقت على خطة لتقديم مساهمة في العملية الامريكية في افغانستان، وقد اورد بيان صادر عن المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء التركي ان وحدة خاصة سترسل من ٩٠ رجلاً الى افغانستان، ومن ضمن واجباتها مراقبة القتال، واعطاء ارشادات للتحالف الشمالي،

^{٢٧} المصدر نفسه.

^{٢٨} صحيفة بايل، العدد ٣١٤٥، (بغداد ١٥ ايلول ٢٠٠١)، ص٧.

^{٢٩} المصدر نفسه.

^{٣٠} صحيفة بايل، العدد ٣١٥٨، بغداد ٣٠ ايلول ٢٠٠١، ص٤.

^{٣١} المصدر نفسه.

ومساندة المهمات الإنسانية، وحماية المدنيين، والمساعدة في اجلاء المدنيين اذا لزم الامر^{٣٢}.

٢. الانعكاسات الإقليمية:

ان مشاركة تركيا في دعم الولايات المتحدة الأمريكية بعد احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ لا يحمل انعكاسات داخلية على الوضع الداخلي التركي فحسب، بل ان له انعكاسات اقليمية خطيرة وخاصة على نطاق الوطن العربي، ويمكن تأشير ابرزها وكما يلي:

أ. تداولت الأوساط السياسية التركية انباء مفادها ان انقرة بدأت فعلاً برسم سيناريوهات مستقبلية لمنطقة شمالي العراق، تحسباً من ان تطال الحرب جارتها الجنوبية، ووسط مخاوف تركية من انتقال الحرب من افغانستان الى العراق^{٣٣}.

ب. نقل الجيش التركي قوات اضافية الى حدود تركيا الجنوبية المجاورة للعراق، وتم انشاء معسكرات لاستيعاب حشود اضافية، وارسلت طائرات استكشافية بجانب تحليق المروحيات التركية فوق المناطق الشمالية من العراق^{٣٤}.

ج. روجت اوساط تركية تصورات تركز على محاولة تركيا بسط سيادتها على شمالي العراق. بقبول تغاضٍ عربي، وهي تحاول الحفاظ على الامر الواقع وهي لا تخشى شيئاً كخشيتها من كيان كردي يقع على حدودها اذ انه سيشكل حافزاً لاکراد تركيا للقيام بناشطات جديدة^{٣٥}.

د. بحث الاترك مع الحكومة الامريكية تقديرات المراقبين ترك شمالي العراق تحت السيطرة عند زيارة اسماعيل جيم وزير خارجية تركيا الى واشنطن في تشرين الاول ٢٠٠١^{٣٦}.

هـ. سعى وزير الخارجية الامريكي (كولن باول) في اطار زيارة لتركيا في الخامس من كانون الاول ٢٠٠١ دامت ٢٤ ساعة الى تهدئة مخاوف تركيا بشأن امكانية توجيه ضربات ضد العراق مؤكداً في الوقت نفسه ان الولايات المتحدة لم تتخذ أي قرار بهذا الشأن بعد^{٣٧}.

٣. الانعكاسات الدولية

أ. تزعمت تركيا بمبادرة وزير خارجيتها إسماعيل جيم بمبادرة عقد اجتماع في استانبول بين وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٢ للتفكير في التقارب بين العالمين المسيحي والإسلامي اثر

^{٣٢} صحيفة بابل، العدد ٣١٨٧، بغداد ٣ تشرين الأول ٢٠٠١، ص ٨. يشار ان الحكومة التركية شاركت في موجة التنديد العالمية بما جرى يوم ١١ ايلول/سبتمبر وعدته (بأنه ضد الحرية والديمقراطية). وأعلن رئيس الوزراء التركي استعداد بلاده لتقديم كل العون اللازم للولايات المتحدة في حملتها من اجل محاربة ما تسميه أمريكا (الإرهاب) فقد أعلن انه (من الظلم ربط الإرهاب بالعالم الإسلامي فلكل دين ابتاع ومنطرفون ومتعصبون). لمزيد من المعلومات انظر أبو بكر الدسوقي، أمريكا والإرهاب الحدث والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٦، (القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١)، ص ١٠٠.

^{٣٣} صحيفة بابل، العدد ٣١٧٨، (بغداد ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠١)، ص ٣.

^{٣٤} المصدر نفسه.

^{٣٥} المصدر نفسه.

^{٣٦} المصدر نفسه.

^{٣٧} صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٨٤٠٩، كانون الأول ٢٠٠١، ص ٤.

هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتأتي اجتماعات المنتدى بعنوان (البعد السياسي للحضارة والتناغم) ليكون جسراً بين ثقافتين كما صورتها الأوساط السياسية التركية^{٣٨}.

ب. نظمت تركيا قمة تركية جورجية أذربيجانية في بداية أيار/مايو ٢٠٠٢ حيث صرح الرئيس التركي احمد نجات سيزر من خلال وكالة الأناضول التركية للإنباء إن جدول أعمال القمة التي جمعتهم مع نظيرته الأذربيجاني حيدر علييف والجورجي ادوارد شيفانادزه سيتمحور على التعاون في (مكافحة الإرهاب) في ضوء الظروف الجديدة الناجمة عن ١١ أيلول وقال: (إن الأولوية لدولنا الثلاث هي إقرار الأمن والاستقرار في المنطقة الجغرافية التي نقاسمها)^{٣٩}.

الخاتمة

لقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات مهمة يمكن استعراض أبرزها:

١. تتعرض عملية صنع القرار السياسي الخارجي إلى جملة من المتغيرات منها داخلية وخارجية، وقد تكون العوامل الخارجية أكثر تأثيراً من العوامل الداخلية بسبب تعقيدات محيط السياسة الدولية وعدم وضوح حجم القوى المناصرة والمعارضة والمحايدة لعملية صنع القرار السياسي الخارجي.
٢. قد تشجع العوامل الداخلية المؤثرة على عملية صنع القرار السياسي الخارجي من تأثير العوامل الخارجية لاسيما إذا كانت البيئة الداخلية متنوعة الأطياف والتيارات السياسية، المختلفة العقائد والولاءات، فضلاً عن انتشار عوامل التقاطع السياسي بين مرتكزات البيئة الداخلية والتمهيد لأي حالة توتر أو أزمة داخلية تكون عاملاً مساعداً لفرض العوامل الخارجية من تأثيرها على عملية صنع القرار السياسي الخارجي.
٣. لم تكن تركيا معزولة عن حالة الصراع في السياسة الدولية وسعي الأطراف الدولية المؤثرة لتوظيفها لخدمة السياسة الخارجية لها ويبرز لنا دور الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك. إذ طرحت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها قبل إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ على تركيا كعامل خارجي مؤثر على عملية صنع القرار السياسي الخارجي بأساليب تنوعت بين الترهيب والترغيب.
٤. شجعت الرغبات التركية لتكون تحت مظلة غربية، وسعيها لتحقيق بعض آمالها الإقليمية منها دعوتها إلى وحدة العالم التركي للدول التي تحوي جاليات تركية

^{٣٨} صحيفة بايل، العدد ٣٢٦٣، بغداد ١١ شباط ٢٠٠٢، ص ٧.

^{٣٩} صحيفة الجمهورية، العدد ١٠٨٢٢، مصدر سابق، ص ١١.

وتتكلم الأم ولها حنين بإحياء التيار الطوراني بتشجيع تركي واضح وخاصة في محيط آسيا الوسطى من الباب التركي ليفتح لها الطريق للهيمنة على موارد تلك المنطقة.

٥. سعى الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع تركيا على توسيع مديات التعامل مع الكيان الصهيوني، والمحافظة على موقعها الجيو استراتيجي واستثماره ليكونوا محطة لوجسيّة للتموين والنقل بما يتيح استثمارها في أي عمليات حربية ضد دول المنطقة.
٦. دفع تركيا بتشجيع أمريكي في عمليات المناقسة مع روسيا الاتحادية للاستحواذ على مشاريع إنشاء مد خطوط نقل البترول من أقصى آسيا الوسطى إلى الموانئ التركية منفذ للنفط يخدم المصالح الأمريكية والغربية.
٧. تنوعت تأثيرات إحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على تركيا إذ توزع ذلك على الانعكاسات داخل الساحة التركية ومحيطها الإقليمي والدولي.
٨. لم تسحب تركيا حالة الغضب الشعبي تجاه اندفاعها للوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها لمكافحة ما يسمى (بالإرهاب الدولي)، فضلاً عن تعميق حالة التدهور الاقتصادي الذي أصاب اقتصادها في ظل تدني مرتكزاته البنوية مع استمرار الحصار الجائر على العراق منذ عام ١٩٩٠.
٩. أصاب الساحة السياسية التركية نوع من عدم الاستقرار السياسي بسبب تشكيك عدة نواب أترك من فعالية مشاركة تركيا في أي مجهود عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية.
١٠. إن المستقبل يمكن إن يرسم طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي ما دامت تركيا تحسم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتفاق العسكري التركي الصهيوني له ما يؤيده داخل المؤسسة العسكرية التركية. لذلك من الممكن القول إن صانع القرار السياسي الخارجي التركي عليه إن يعيد النظر في مشاركته مع الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها الدولية بعد إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ليضع الباب مفتوحاً لتركيا في ترتيب سياستها الخارجية بما لا يضر علاقاتها مع الدول الغربية المجاورة لها (سوريا والعراق) والوطن العربي بصورة عامة.